

الطلاق هو انكشاف قلب المك ويد قال الشافعية وعندهم الحقيقة الطلاق
قبل النكاح اذا اصابه امر او اخص عوكا مرة تزوج بها في طلق
وان تزوجت هذه في طلق واو المحدث ما لو اصابا جنبية بطلاق
ولا ينفقه الا انكشاف قال القاضي وهو يقيد وتخصيص للنفس بما ينعو
عنه ومن الغنى القياس لغو موجب قال الطيب والثقي وان ورد على
لفظ الطلاق والعناق كمن المتفق على ان لا يقع طلاق قبل نكاح
ولا نكاح عناق قبل نكاح ولا يقال فيما يبي على هذه النسخة في الطلاق من
المسور ليسوا لهما من حرمة زنا لمختلف لنفسه وهو في طلق لا ينفقه
بن جرح حيث قال شافعية حسن وعليه اقتص صاحب الاسماء لكثرة اختلاف
فيه علم الزهري فقال علي بن الحسين بن واقد بن هشام عن عروة
عن المسور قال خرج من ابي له عن هشام عن الزهري عن عروة عن
عدي بن ثابت عن روه ابو بهي عن حديث جابر بن عوف عن عروة عن
بولي قال ابن عبد الله بن رجا له ثقات
الاطلاق ولا **عناق** في **الطلاق** اي الكراه لان المكروه يقع عليه الباب
وجيبه عليه عا لبا في يائي بما ذكره عليه فلا يقع طلاقه بشرط عند
الامة الثلاث وقال ابو حنيفة يصح طلاقه دون اقرار بوجود
اللفظ المعين من اهله في حمله لكن لم يوجد الرعي بثبوت حكمه وهو
غير معتبر كما في طلاق المأزول وعندهم الشافعي بان الفقدان
المفقط من ذنبية الكراه فيكون كعدمه بالنسبة للمكروه وتفسير الاطلاق
بالفقدان رد ما صرح به من عايشته اربعة طلاقه واقتي به جمع من
الحكام ولزم ان المعنى لا يتعلق بالتطبيق على كل ما دفعه حتى لا يبق
منها شيء لكن يطلق طلاق النسبة بما ياه قوله ولا عناق اذا المعنى المذكور
لا يبي في العناق **حرمه** كره في الطلاق **عن عائشة** وقال ك بعد ما
خرجت من طريقين فبما انه صاير على شرطهم ورد المذهب بان فيه من
احد طريقين فبما انه صاير على شرطهم ورد المذهب بان فيه من
الاخرين يعني من احد صاحب متالي الذي وعمل يقضيته ان ينجح فضعف
الطلاق **العدة** اي قبل ما كما في رواية مسلم في قوله تعالى
فانظر لها بنظرين اي لا تستقسما ما قلنا الذي عن ابقائه بعد
لنفسها بنظرين عدة عليها **ولا عناق** **الاوجه** الله قبل ارا دية الذي
عن العتق حال العتق فانه جليل لا يكون حادرا عن قصد صحيح

ونبه

ونبه صا دقة بنزجي بما وجه الله تعالى قال القاضي وهو كما في
الفقهاء وقال ابن جزار لا بد من اثبات اعتبار الفدية لانه لا يخلص
كونه لوجه الله الامع الفقد وفيه رد على من زعم ان من اعتق
عنده لوجه الله تعالى لا يخلص بالعتق **طلب من ابن عباس** قال الميكي
والزيادة على ذلك لا يخلص بالعتق **طلب من ابن عباس** قال الميكي
فيه جد بن سعيد بن قرقه وهو ضعيف
المسور اي لاسراية لعله من صاير ما يعرفه يعني ان ما بعته قد
الطابعون من ان العمل المعدي مودة لا عاقبة باكل بل هو متعلق
بالنسبة الربانية والممنوع من مدانة الجزع من قبل القادر المايل
والسببية المعينة **والصفر** يفخضين وهو تاجر المحرم الى عفر
النبي او داية بالبطن تعدي بعد العرب قال البيضاوي ويحتمل ان
يكون فيها لما يتوهم ان منهم صنف تاجر فبما انه لا يبي واللعين **ولا هامة**
بالحديث الميم على الصحيح وما يوزيد نشد به داية تخرج من راس
العتق والفتول من دية فلا يشرط تصح حتى يوضح بشاره كذا ان الزهري
قال بهما اذ عا وقال القزطي ولا ينافيه خبر لا يورد مر على صح لانه
لما يبي عنه خوف الوقوع في اعتقاد ذلك او نشوبه النفس وثا غير لوجه
في يبي تخيب طرق الاوهام قائما قد تجلب الامام ومرد الموع سقط التنازع
بين الحديثين وعلى انه لا دخل للشعخ هنا فافهم خبر ان من مريد مختلفين
لا متعارضين قال ابرح رجب المشدوع عند وجود الاسباب المكروهة
الاشتغال بما يبري دفع العذاب من اعمال الطاعة والدعا وتفتيق التوكل
والشفقة بالله قال بعض الحكماء فيجب الاصوات في هائل المعاملات بافان
الغائب تلمعا قد تده الا فلاك الدايك ابي علي زعيم **تنبيه** قال ابن
مالك يشرح الشئ بيا كذا لما يحدق الحجابوت خبر الامع لا يجوز الله الا الله
ومن جدد دون الاغولا تشر ولا ضرر ولا عدي ولا خير **خير** قال الطيب
عن ابي هريرة **عن عمر** **عن المسيب** بن زيد بن اخن ثمان وفيه من
ابي هريرة انه كان يجد عن رسول الله انه قال لا عدي ولا ضرر ولا هم
وحدثت عنه ايضا انه قال لا يرد عرض على من قال لا وارث من ابي ذباب
وهو ابن عم ابي هريرة فلا اذني النبي ابو هريرة او بعض احد الثواب الاخر
لا عدي ولا ضرر بذكر ففتح من النظم التمام بالظن **ولا هامة** **ولا ضرر**
والشوق هو ما لغته مصدر وعنده البعد والربك والافهام لايم وهو من
السعال ومعهما عتوال وغيلات كانوا يترعون ان الغيلات في الغلاة وهي